المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية –دراسة حالة الجزائر-

الدكتورة: ليندة فريحة الأستاذة: خديجة عزوزي

youda36@yahoo.fr **a-khadidja@hotmail.com**

ملخص

انطلاقا من أهمية القطاع الصناعي وفي إطار سعي الدولة إلى تنميته باعتباره السبيل الأمثل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بعيدة المدى، ومحاولة تنويع مصادر الدخل القومي وإيجاد بيئة أعمال ملائمة وخلق فرص عمل للمواطنين، واستغلال المواد الخام المحلية تعتبر المناطق الصناعية من أهم الخيارات لكونها أحد أقطاب نمو يعول عليها في تجسيد التنمية التي فرضها العصر الراهن لمواكبة التطورات الحاصلة في مختلف المجالات، حيث تعد المناطق الصناعية أسلوبا حديثا في تجميع المشاريع الصناعية وإنشائها بشكل يؤمن تكامل هذه الصناعات مما ينعكس إيجاباً في تخفيض تكاليف إنتاجها ويحقق لها مزايا الإنتاج الكبير، كما يساعد تجميع هذه المصانع في منطقة واحدة من استغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة ضمن المدن والمناطق الصناعية كالمرافق العامة وغيرها مما ينعكس على خفض التكاليف الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: المناطق الصناعية، التنمية، القطاع الصناعي ، الجزائر.

Abstract

Given the importance of the industrial sector As part of the State to its development as the best way to achieve long-term economic development goals, and try to diversify sources of national income and the creation of favorable business environment and create job opportunities for citizens, and the exploitation of local raw materials is the industrial areas of the most important options for being one of the poles of growth counting in the embodiment of development imposed by the current era to keep up with developments in the various fields developments, where industrial zones are newly approach in the compilation of industrial projects, and create a secure integration of these industries which will reflect positively in reducing production costs and achieve a large-scale production advantages, also helps these plants are grouped in one area of the exploitation of the services and facilities available within the cities and industrial areas such as facilities and other public, which is reflected in the reduction of investment costs.

Key words: industrial zones, development, industrial sector،Algeria.

مقدمة

تحرص العديد من الدول على تنمية قطاع الصناعة الذي يعتبر حجر الأساس بالنسبة للبناء الاقتصادي وعاملا مؤثرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا لا بد من توفير كافة السبل والوسائل التي تتماشى ومتطلبات النهوض بالصناعة، من أجل ذلك تحظى قضية إنشاء وتطوير المناطق الصناعية بأهمية كبيرة نظرا لأهميتها بالنسبة لعملية التنمية الصناعية ودورها في تحقيق تنمية مستقرة عبر كل المناطق، حيث أن المناطق الصناعية تشكل أداة فعالة لتشجيع وترقية الاستثمار، وتوسيع نطاق تأسيس الصناعات بما يلبي حاجيات الاقتصاد الوطني ويهيئ المناخ اللازم لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تكون وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف التنموية على المستويين المحلي والوطني، فوجود المناطق الصناعية في كافة الأقاليم والمدن الكبرى له أهمية كبرى بالنسبة للتنمية، حيث أنها ستخلق جوا ملائما لاستقرار الصناعة وجذب الاستثمارات الوطنية ا ولأجنبية، لتوافرها على المزايا المساعدة في استقطاب هذه الاستثمارات مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي.

إن المناطق الصناعية تعتبر ظاهرة حضارية على المستويين البيئي والتنموي كونها تنهي متاعب المنشآت المخالفة ضمن التجمعات السكانية من جهة، وتحقق إمكانية إقامة المشاريع الصغيرة أو المتوسطة والتي تعد شرايين الصناعات الكبيرة من جهة أخرى، وقد انطلقت استراتيجية المناطق الصناعية من قناعة الدولة بضرورة تعزيز القدرة التنافسية للصناعة وتحقيق التكامل في مختلف قطاعاتها نظرا لما تواجهه من تحديات اقتصادية واجتماعية إقليمية ودولية فرضتها التطورات الاقتصادية العالمية وما أدت إليه من اختزال للزمن والمسافات في المعاملات وزيادة المكون المعرفي في كلفة المعدات والخدمات وظهور عنصر التجديد كأساس ثالث لزيادة الترويج للمنتجات إضافة الى الجودة والسعر.

وفي السنوات الأخيرة زاد الوعي بدور هذه المناطق في مجال تطوير وتنمية المؤسسات عبر العالم مما دفع بالعديد من الدول إلى دعم إنشاء وتحديث المناطق الصناعية وتوجيهها نحو المناطق الداخلية والمحلية الأقل نموا، وفي هذا السياق قامت الدولة الجزائرية في إطار المخطط الخماسي الجديد 2010-2014، وتبعه البرنامج الاستشرافي للمناطق الصناعية الجديدة 2011-2017 بتخصيص مبالغ معتبرة لإنشاء وتطوير المناطق الصناعية في العديد من الولايات للوصول إلى الأهداف التنموية المسطرة.

المحور الأول: ماهية المناطق الصناعية

تعتبر المناطق الصناعية تجسيد للسياسة الصناعية التي تنتهجها الدول في تطوير صناعاتها المختلفة واستثمارا لمواردها الطبيعية بالاعتماد على توزيع النشاطات الصناعية في البلاد والاستفادة من التكنولوجيات المختلفة في استغلال تلك الموارد آخذة في الاعتبار أماكن تواجدها وأماكن تسويق منتجاتها.

1. تعريف المناطق الصناعية

المنطقة الصناعية هي مواقع أدخلت عليها التحسينات لتشكل عاملا محفزا لإنشاء الصناعات بكل أنواعها وأحجامها، وأن الخدمات المقدمة في المنطقة الصناعية تقتصر على تحديد

الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية بتخصيص مساحة معينة لكل مشروع حسب حاجته، وحسب تقدير الجهات ذات العلاقة لهذا الحاجة، فضلا عن مد الطرق دون تقديم أي خدمات أو توجيهات، ويصبح كل مشروع مسئول عن إدارة مشروعه لعدم وجود إدارة موحدة، وتضم المنطقة الصناعية صناعات من الأنواع والأحجام كافة[1].

ويعرف التوطن الصناعي على أنه محصلة عوامل استراتيجية وموقعية واجتماعية واقتصادية تتحكم بنسب متفاوتة في قيام نشاط اقتصادي في موقع دون آخر الأمر الذي يعطيه ميزة نسبية مقارنة في البلد المعني خلال فترة زمنية معينة[2].

كما تعرف أيضا أنها تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها(صغيرة أو كبيرة) في منطقة جغرافية واحدة، وهي تتسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية أو بتكامل أفقي للنشاطات المترابطة في نفس المرحلة أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكميلية، أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات

التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار[3].

فمن زاوية الاقتصاد الجغرافي تعرف بأنها منطقة واسعة داخل المدن أو المناطق المحيطة بها مخصصة للحصول على تصاريح الاستخدام الصناعي، هذا التعريف الكلاسيكي يدرج المناطق الصناعية داخل المدينة، بيد أن التوجه السائد منذ ثمانينيات القرن الماضي هو أن تموقع المناطق الصناعية ينبغي أن يكون نسبيا خارج المجال الحضري المأهول للتقليص من أضرار المخلفات الصناعية[4].

ويمكن القول إذن أن المنطقة الصناعية هي تسمية عامة يراد بها منطقة جغرافية (خاضعة للتخطيط والتطوير) مخصصة لإقامة وحدات مخصصة للاستخدام الصناعي (المصانع والمستودعات)...، تتموقع خارج مجال السكن الحضري ويمكن أن تستفيد من امتيازات وإعفاءات ضريبية.

2. مراحل إنشاء المناطق الصناعية

تساهم المناطق الصناعية في إحداث تغيرات في البيئة الطبيعية والاجتماعية من أجل النهوض بالمقاييس اللازمة للمعيشة والاقتصاد، وإنشاء منطقة صناعية ذات اشتراطات بيئية جيدة، يتطلب التخطيط والتشغيل المستدام الذي يأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية المختلفة المتعلقة بالتنمية المقترحة.

---

[1] :J.R.Bale, **Toward a definition of Industries in India – Policies program and progress**, u.k , 1989, p.p.31 -33.

[2] : http://thanwya-online.com/vb/threads/95668-%D8

[3]: هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ط1، ص 313 .

[4]: إبراهيم المراكشي، **اختيار مواقع المناطق الصناعية: مثال موقع المنطقة الصناعية" المغوغة "بطنجة ...الآثار والمشاكل والحلول**، أطلع عليه بتاريخ12/01 2012 ، www.moroccokhabar.com

ولابد من التعامل مع القضايا البيئية الرئيسية المرتبطة بإنشاء المنطقة الصناعية في مرحلة التخطيط والتعرف عليها خلال مرحلة تقييم الأثر البيئي، وهى بالتفصيل كما يلي[1]:

- **مرحلة التخطيط :** تشمل اختيار الموقع الأمثل، تحديد الصناعات الممكن إقامتها والتأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتوقعة وتحضير الدراسة الاستراتيجية لتقييم الأثر البيئي؛
- **مرحلة التصميم :** وفيها يتم الأخذ بالاعتبار تصميم المخطط الداخلي وتقسيم المناطق بطريقة فعالة والتخطيط للبنية التحتية المركزية وتقييم التأثيرات التراكمية المتوقعة؛
- **مرحلة التشغيل :** تتضمن إعداد دراسات لتقييم الأثر البيئي للمنشآت وتحديد وتحديث المعلومات عن نوعية البيئة للمنطقة وتقييم المنشآت للوصول إلى الالتزام البيئي.

الشكل(01) المراحل الرئيسية لإنشاء المناطق الصناعية

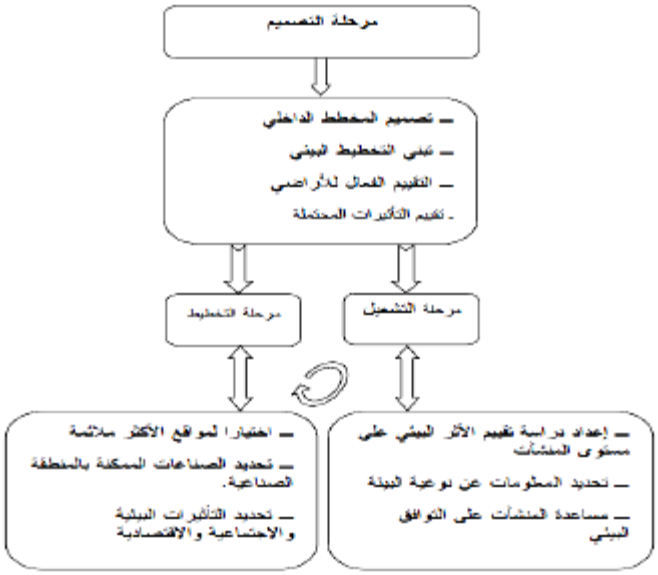

المصدر: خبابة صهيب، **دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية دراسة مقارنة بين فرنسا و الجزائر**، ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1 ، 2012، ص .42

3. أهداف إقامة المناطق الصناعية

إن الأهداف الأساسية من إقامة المناطق الصناعية بشكل عام يمكن اختصارها فيما يلي[2]:

- تطوير وتنمية قطاع الصناعة من خلال تشجيع إقامة الصناعات ذات الأحجام المختلفة والاستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج والخدمات العامة المتوفرة فيها؛
- تطوير وتنمية المناطق المحيطة بها حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البنى التحتية ومن تركز الاستثمارات المالية التي تنتج عنها زيادة النشاط الاقتصادي؛

---

[1]: فليب جيجو وآخرون، **الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية**، برنامج سيم وإدارة التنمية الدولية البريطانية،2005 ، ص 27.

[2]: يوسف الساعد، **دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين،2004 ، ص 26.

- توفر إقامة المناطق الصناعية من خلال قطع الأرض المناسبة للاستعمال الصناعي أو الأبنية أو الوحدات الصناعية الجاهزة الكثير من الجهد والمال على أصحاب الصناعة في البحث على أنسب المواقع الصناعية لمشروعاتهم؛
- رفع مستوى الاقتصاد المحلي من خلال استقطاب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وجذب الخبرات العلمية والفنية؛
- الوصول بمستوى الإنتاج كما ونوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية والخارجية؛
- تبادل المستلزمات الإنتاجية بما يحقق الاكتفاء الذاتي؛
- جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو المناطق الصناعية ومساعدتها على التطور؛
- توفير المواقع الصناعية وتوسيع القاعدة الإنتاجية ؛
- تجميع المشروعات مخلق التكامل بين المصانع والمشروعات الإنتاجية؛
- تطبيق المواصفات و المعايير الدولية المتعلقة بالبيئة؛
- تحقيق الوفورات الخارجية للمصانع التي تنشأ فيها، وإذا كانت المصانع تتفاوت من حيث مقدار الوفورات الخارجية والداخلية التي تحققها خارج المنطقة الصناعية منفردة فإنه من الطبيعي أنها تتشابه من حيث مقدار الوفورات (الخارجية والداخلية) التي تحققها بفعل وجودها داخل منطقة صناعية واحدة ومن الطبيعي أن يرافق تركز الصناعات في مكان ما تدعيم لهذه المؤسسات الصناعية وتحقيق لمكاسب جماعية ما كان لها أن تتحقق وهي منفردة في مواقعها خارج المنطقة الصناعية .ومن هذه الوفورات التي تحققها المصانع داخل المناطق الصناعية وفورات النقل الناجمة عن الوفورات في تكاليف النقل لتجميع المؤسسات الصناعية في موقع واحد و الوفورات الداخلية الكبيرة الناجمة عن تح ول هذه الصناعات إلى مدينة صناعية الوفورات الخارجية الثابتة الناجمة عن إمكانية توسع المصنع وتطويره داخل المنطقة، وكذلك الوفورات الخارجية الناجمة عن تخفيض تكاليف الإنتاج الصناعي بفعل نمو صناعات متنوعة في مكان واحد هو المنطقة الصناعية.

إن الأهداف السابقة الذكر لا تنفي وجود أهداف خاصة لإقامة المناطق الصناعية حسب كل دولة.

4. أنواع المناطق الصناعية

يمكن للمناطق الصناعية أن تأخذ أحد الأشكال أو الأنواع التالية[1]:

أ. العقد الصناعية المتكاملة (العناقيد الصناعية): هي تجمعات (جغرافية-محلية-اقليمية أو عالمية) لعدد من المؤسسات المتقاربة جغرافيا ومؤسساتها التابعة والمنتمية لمجال عمل معين، وتربطها علاقات تكاملية ومصالح مشتركة والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين، مما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية.

ب. التكتل الصناعي الحضري: وهو عبارة عن تشكيلات صناعية تجمع عددا من المنشآت المختلفة تقع في منطقة حضرية واحدة، ولا يشترط تجانسها في الانتاج أو ترابطها بمدخلات أو مخرجات تكنولوجية.

[1]: هوشيار معروف، مرجع سابق، ص ص 344، 375.

جـ. مجمعات الاستقطاب الصناعية: هي تشكيلات صناعية تضم عددا من المصانع الكبيرة ذات القدرة القيادية المتميزة في الابتكار والاندفاع، وهي تعمل في بيئة حضرية متقدمة يمكن لها أن تصبح مركزا لجذب العمل ورؤوس الأموال والمصانع والأسواق بفعل قوى الجذب المركزية، فيتحول بذلك المجمع إلى قطب يتوسع مع توجهات الأسواق الديناميكية واستطلاعات التكنولوجية الحديثة.

د. المجمعات التعاونية (المدارة ذاتيا) للصناعات الصغيرة: وهي تنظيمات صناعية صغيرة أو متوسطة الحجم توجه لمنتجات متجانسة أو متكاملة أو تستخدم نفس الموارد أو السلع شبه المصنعة، أو تخدم عقدة صناعية أو مجمعا لمنشآت كبيرة على أن تضم المجمعات مختبرات ومراكز ومكتبات ومتاحف، تخدم البحث والتدريب والاختبار والتحليل والتقييس والتطوير، وأن تنسق بعض مهامها التسويقية والمالية مكاتب مركزية، إضافة إلى وحدات سكنية ودوائر خدماتية ....وغيرها من العوامل التي تساعد على تحقيق وفرات السعة الكبيرة للصناعات الصغيرة من جهة، والمحافظة على الإدارة الذاتية المستقلة لكل وحدة من الصناعات المعنية من جهة أخرى.

هـ. المجمعات الصناعية الريفية: وهي تتكون من تنظيمات إنتاجية وتسويقية متكاملة تؤسسها عادة التعاونيات الريفية المتخصصة (أو المتنوعة)، وهي تتبنى السعات الكبيرة للإنتاج، وتتخذ هذه المجمعات أشكالا عديدة لتكويناتها النشاطية والتنظيمية منها:

- صناعة كبيرة متخصصة تقوم بجميع مراحل الإنتاج والتسويق، والتي تبدأ بإعداد وتجميع وتصنيف المواد الخام، وتنتهي بتطوير المنافذ المحلية والخارجية للمنتجات النهائية مثل صناعة الألبان اللحوم والأعلاف؛

- صناعة كبيرة متنوعة الأهداف تشكل مجمعات صناعية، وتتوطن في مواقع متلاصقة أو متقاربة، وهي ترتبط عادة بإدارة واحدة ويمتلك أسهمها أعضاء التعاونيات من سكان المنطقة الريفية؛

- صناعات كبيرة ترتبط بها منشآت صغيرة، تعمل وفق أسس التعاقد الثانوي، وتكون هذه الصناعات متخصصة ومجال تخصصها أوسع من الصناعات في النوع الأول؛

- مجموعة المنشآت الصغيرة متنوعة الأهداف، وتعمل في اختصاصات محددة.

المحور الثاني: دور المناطق الصناعية في دعم التنمية

إن أسلوب المناطق الصناعية تعتبر الأسلوب المتبع في مختلف البلدان في توطين الصناعة وهو من الخصائص الأساسية للتوطين الصناعي الحديث، وهذا راجع للدور الذي تلعبه هذه المناطق كأقطاب للتنمية على المستويين المحلي والوطني.

1. المناطق الصناعية وعملية التنمية

أ. إيجاد فرص عمل جديدة سواء على المستوى الوطني والإقليمي: تلعب المناطق الصناعية دور في العملية الاقتصادية، حيث تعتبر أسلوب متطور في الكيفية التي يمكن من خلالها توسيع القاعدة الاقتصادية، وزيادة المداخيل الرأسمالية، والتقليل من نسبة البطالة، والنمو الفعال في ميادين قابلة

للتطوير والتوسيع خصوصا على الإقليم الذي تنشأ فيه تلك المناطق الصناعية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وتحديدا " كمنج رسيرتش بارك " الذي أنشئ في عام 1962 بولاية الاباما، وفرت هذه المنطقة ما يقارب 44 ألف وظيفة مباشرة داخل المنطقة، و20 ألف وظيفة غير مباشرة حول المنطقة، وما يقارب 1.5 بليون دولار كرواتب للعاملين فيه، وكان متوسط الراتب السنوي في هذه المنطقة 50 ألف دولار أي أعلى بمعدل % 30 من متوسط الدخل خارج المنطقة التقنية وفي المدينة نفسها، كما وفرت هذه المنطقة الصناعية لولاية الاباما 107.526 مليون دولار خلال العائد من الضرائب الناتجة عن هذه المنطقة فقط.

أما المنطقة الصناعية الأخرى فهي "ستانفورد رسيرتش بارك "والموجودة في ولاية كاليفورنيا، والتي تعتبر المنطقة الأسبق في العالم، فقد ساعدت في جذب وإنشاء ما يوازي 150 شركة توظف حوالي 23 ألف موظف في غالبيتهم من ذوي المداخيل الشخصية التي تزبد على 107 ألف دولار سنوياً للفرد، مما جعل مدينة صغيرة مثل"بالوالتو" بولاية كاليفورنيا تزدهر اقتصادياً مقارنة مع باقي المدن مثل سان فرانسيسكو ولوس أنجلوس[1].

ب. جذب الاستثمار الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي: تلعب العوامل المؤثرة على الاستثمار في المدن والمناطق الصناعية دورًا مهما في جذب الاستثمار الخاص من خلال توفير البنية التحتية بمواصفات عالية الجودة من مياه، كهرباء، صرف صحي وطرق معبدة، مع إقامة مصانع بمساحات مختلفة لتلائم كافة أنواع الأنشطة الاستثمارية، ذلك بجانب منح الإعفاءات الضريبية، التسهيلات الجمركية والامتيازات المختلفة من خلال سن القوانين والتشريعات الخاصة بذلك، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات الإدارية مما يساعد على توفير وقت المستثمر، والقضاء على الروتين والبيروقراطية، وفتح باب الاستثمار للتصدير إلى الأسواق الخارجية، إن استخدام أحدث النظم التكنولوجية في المناطق الصناعية يعمل على تسهيل الترويج للفرص والامتيازات الاستثمارية فيها عبر الوسائل المتعددة من إعلامية والكترونية[2].

جـ. تنمية المشاريع الوطنية الصغيرة والمتوسطة: تحظى المشاريع الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من قبل المؤسسات المحلية والحكومية، وذلك عبر إصدار التشريعات والقوانين وصياغة السياسات التي تحقق لها الاستقرار والحماية والنمو والتطور، لذلك تقوم هيئات مثل هيئة المدن والمناطق الصناعية بدعم المشاريع الوطنية الصغيرة والمتوسطة عبر سلسلة من الإجراءات متمثلة في الإعفاء من الضرائب، النظم التمويلية المساندة، الاستشارات الفنية والاقتصادية، إن هذه المشاريع لا تستطيع النمو والتطور بدون الدعم الحكومي المباشر لها في ظل التطورات العالمية وانفتاح الأسواق الدولية وسيادة مبادئ المنافسة واليات السوق الحرة.

إن هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعمل على توفير فرص العمل والحد من البطالة، وهو بعد اجتماعي في غاية الأهمية خاصة في ظل استخدام الصناعات الحديثة للتكنولوجيا قليلة العمالة، كما إن لها دور في تغطية الطلب المحلي على المنتجات وإحلال الواردات، وتوفير العملة الصعبة، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وفي هذا الصدد نأخذ تجربة كوريا الجنوبية، والتي قامت بإنشاء الهيئة الكورية للمدن والمناطق الصناعية الحرة التي تهتم بالمشاريع الصغيرة

---

[1]: صندوقه سميرة ، **متطلبات الإبداع التكنولوجي في ظل الديناميكية**، الملتقى الدولي الرابع، المملكة العربية السعودية، 2000، ص ص 7، 8.

[2]: مقداد محمد، القدرة محمد، **الاستثمار في المدن الصناعية الفلسطينية : معوقاته وطموحاته**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17 ، العدد 2 ، الجامعة الإسلامية ، فلسطين ، 2009 ، ص599 .

والمتوسطة من خلال دعمها عبر تنسيق الجهود المبذولة من قبل الجهات الحكومية المعنية من خلال جهاز واحد، وتوجيهها ضمن سياسة تنموية متكاملة لتنمية وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعمل على الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال، حيث إن هذه المشاريع قد أثبتت أنها أكثر قدرة من المشاريع الكبيرة في الصمود في وجه المتغيرات والتقلبات الاقتصادية[1].

د. تهيئة الفرصة أمام أصحاب المصانع للحصول على الأرض والمباني بأسعار رخيصة وبدون تأخير: لإنشاء مشروع أو مصنع فان التفكير مبدئياً ينصب في البحث عن الإقليم أو المنطقة لإقامة مثل تلك المشاريع، بحيث تلبي طموحات أصحاب المهن المختلفة وكذلك رجال الأعمال والمستثمرين والعمل على استقطابهم في مثل هذه المشاريع، وغالباً ما يكون هناك تفكير لأية مستثمر بكيفية الحصول على عوامل نجاح مثل تلك المشاريع والتي تجعلها تمتاز بمقومات النجاح التي من أجلها يتم إنشاء تلك المشروعات.

لذلك تحرص إدارة المناطق الصناعية المتمثلة بهيئة المدن والمناطق الصناعية بتقديم كافة التسهيلات المطلوبة لجذب المستثمرين سواء المحليين منهم أو الأجانب، وذلك عبر سلسلة من الإجراءات منها تخفيض الإيجارات الخاصة بالمباني والمصانع، والإعفاءات الضريبية الخاصة بضريبة الأملاك وضريبة الدخل لفترات طويلة الأجل، حيث إن تقديم تلك التسهيلات والحوافز يتسم بالسرعة والدقة في المعاملات، بعد الحصول على المتطلبات الخاصة بالاستعمال بناء على إرشادات السلطة والتشريعات المعمول بها، يجب تحديد نوع الأرض بحيث تكون منبسطة ومستوية وقريبة من طرق المواصلات، ومن ثم يتم تقسيم تلك المساحة الواسعة من الأرض إلى مساحات مختلفة تتناسب وطبيعة الاستخدام، مع إمكانية ربط كل قسيمة بالاحتياجات الأولية والأساسية من المرافق العامة والخدمات مثل المياه، الكهرباء، الصرف الصحي والاتصالات وحيث أن هذه المساحات والقسائم من الممكن بيعها أو تأجيرها مع العقار الموجود أو المقام عليها وذلك حسب تصنيف المكان[2].

هـ. زيادة القدرة الإنتاجية وتحقيق الوفورات في الحجم: توفر المدن والمناطق الصناعية المقدرة على زيادة الإنتاج وتحقيق الوفورات للمشروع وذلك عند إتباعه لقواعد ومتطلبات واحتياجات الإنتاج السليمة، مما ينعكس على زيادة مستوى المعيشة وارتفاع مستوى المعيشة للأفراد، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار من خلال استقطاب لأصحاب الأموال.

إن تحقيق النمو والتطور يخلص إلى اقتصاد يمتاز بالإيجابية، مما يحافظ على المردود المادي العائد من عمليات التوريد في حال تجاوز الأسواق معوقات التصدير، وهذا يعني أن الزيادة على الطلب تعني الزيادة في الإنتاج، وكذلك التوسع على مستوى المنطقة من حيث عدد السكان، والتوسع في المنطقة التي يترتب عليه زيادة في الخدمات وكذلك المرافق الأخرى.

إن زيادة الإنتاج الكمي يؤدي إلى زيادة حجم الجانب الاقتصادي نتيجة تفاعل الجانب الإداري مع العمليات الإنتاجية السليمة الأخرى، مما يعني التقليل من الفاقد والمخلفات، وكذلك

---

[1]: الصوص سمير، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، 2010، http://www.alzoa.com

[2]: البظ وائل، **محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح ، فلسطين، 2004، ص 18.

القدرة على استخدامهم ما أمكن في جوانب أخرى، أو استغلالها في الصناعات الصغيرة الموجودة داخل المنطقة الصناعية[1].

إن إقامة المدن والمناطق الصناعية تؤدي إلى تحقيق الوفورات باستخدام بعض الآلات الكبيرة في عمليات إنتاجية صغيرة داخل المصنع، وهناك أيضاً بعض الوفورات والمكاسب الناتجة عن زيادة حجم المصنع في توفير الطاقة المستخدمة في العمليات الإنتاجية ، بالإضافة إلى عامل الوقت نتيجة تكامل مراحل الإنتاج أثناء الإنتاج والاستفادة كذلك قدر المستطاع من عوادم ومخلفات الإنتاج والتي تساهم برفع رأس المال.

2. متطلبات نجاح المناطق الصناعية

لكي تحقق المدن والمناطق الصناعية أهدافها التي وضعت من اجلها، بما يكفل نجاحها يعتمد على عوامل أهمها:

- الأهداف الحكومية ومدى وضوحها وواقعيتها من تأسيس المدن والمناطق الصناعية؛

- الظروف العامة ومدى تحفيزها وملائمتها للنشاط الصناعي وخصوصا البيئة الاستثمارية بما في ذلك؛

- درجة الاستقرار السياسي والإطار القانوني والتشريعي الذي يحكم النشاط التجاري في بلد معين؛

- مدى دقة وشمولية دراسات الجدوى التسويقية والفنية والاقتصادية للمناطق الصناعية ومستوى النشاط الاقتصادي المحلي والقومي؛

- كيفية تقييم المستثمر للحوافز التي تقدمها المناطق الصناعية؛

- موقع المناطق الصناعية والخدمات التي يقدمها للمستثمرين؛

- دور المؤسسات المساندة ومصادر التمويل وتكلفته؛

أما بالنسبة إلى المعايير فإن الحكم على مدى نجاح برنامج المنطقة الصناعية يتطلب معايير محددة سلفا، حيث تختلف هذه المعايير من بلد إلى أخر ومن منطقة إلى أخرى[2]، وتشمل هذه المعايير: نسبة الحجز واستغلال للمواقع الصناعية في المدن والمناطق الصناعية، حيث يستخدم مثل هذا المؤشر عندما تعطى للمستثمرين حرية الاستثمار داخل أو خارج المنطقة، كما إن مدى مساهمة هذه المناطق في زيادة الإنتاج الصناعي وعدد فرص العمل التي توفرها يمكن أن تستخدم كمؤشرات للحكم على مدى نجاح المدن والمناطق الصناعية، بالإضافة إلى معدل العائد على رأس المال للمستثمر والتي تستخدم في تطويرها.

3. أسباب فشل المناطق الصناعية

---

[1]: البظ وائل، مرجع سابق ، ص 32.
[2]: الساعد يوسف، مرجع سابق ، ص 40.

يعزى فشل كثير من المدن والمناطق الصناعية إلى عدة أسباب منها:

- عدم وجود تنسيق مسبق مع برامج التنمية الاقتصادية والحضرية، فمن الممكن إن يتم اختيار موقع لا يتناسب للمدن والمناطق الصناعية، من حيث توفر خدمات البنية التحتية، أو عدم ملائمة العناصر الإنتاجية المتوفرة في الموقع مع احتياجات المشاريع المتوقع إنشاؤها؛

- مشاكل إدارية تتعلق بكيفية إدارة المدن والمناطق الصناعية بأقسامها المتنوعة من إدارية، فنية ومالية؛

- عدم جاهزية وكفاية الدراسات التحضيرية، مما قد يؤدي إلى قرارات خاطئة من حيث اختيار الموقع، تقسيم المدن والمناطق الصناعية، وتقديم الخدمات المختلفة لها من بنية تحتية وكهرباء واتصالات.... الخ؛

-عدم كفاية الدعم المقدم من المؤسسات المساندة وخاصة مؤسسات التمويل، التسويق، المواصفات والمعايير والاستشارات الإدارية والإنتاجية؛

- تعيين أهداف غير واقعية لبرنامج المنطقة الصناعية، على الرغم من أهداف المناطق الصناعية قد تكون واضحة إلا أن تحقيقها قد يكون غير ممكن فمثلا صغر حجم السوق المحلية، وضعف إمكانيات التصدير قد يخلق عائقا أمام تطوير القطاع الصناعي، كما أن المدن والمناطق الصناعية يجب أن توفر ما يحتاجه أصحاب المشاريع من اجل تشجيعهم على الاستثمار، والا فان مجرد وجود المناطق الصناعية لن يؤدي إلى زيادة الاستثمار بشكل مباشر[1].

4. الأثر السلبي للمناطق الصناعية

ينجم عن إنشاء أي منطقة صناعية في العالم بعض السلبيات والانعكاسات وخاصة في بداية عملها ويمكن إيجازها في التالي:

- في كثير من الدول نجد أن هناك نسبة قليلة من المشاريع الصناعية انتقلت إلى داخل المدن والمناطق الصناعية، وكما أن هناك نسبة قليلة جدا من الأيدي العاملة تم استخدامها بالمدن والمناطق الصناعية، مما يعني أن الأثر الإجمالي لها سيكون محدودا؛

- إن المدن والمناطق الصناعية، لم تحقق نجاحا كبيرا في استقطاب مشاريع صناعية للمناطق الريفية وشبه الحضرية؛

- الربح الضائع للخزينة العمومية من مداخيل الجباية، وتشمل إعفاءات المشاريع من جميع الضرائب والرسوم وعوائد رأس المال الموزعة؛

- بسبب المزايا والحوافز المتوفرة في بلدان أفضل وفي ظل منافسة قوية، تؤدي إلى عدم استقرار في المؤسسات الأجنبية المستثمرة؛

---

[1]: الساعد يوسف، مرجع سابق ، ص41 .

- اختلاف الأجور والامتيازات بين العمال من نفس الكفاءات والمهارات يؤدي إلى عدم استقرار العمال ، وكما أن الاستغلال المنتشر داخل المدن والمناطق الصناعية بسبب غياب قوانين العمل والنقابات يؤدي إلى انعكاسات سلبية على العمالة؛

- التأثير على البيئة المحيطة في تلك المدن والمناطق الصناعية من نفايات المصانع، ولاسيما النسيجية والجلدية والزجاجية.... وغيرها؛

- الضوضاء والغازات المنبعثة من تلك المدن والمناطق الصناعية، مما له الأثر السلبي على حياة السكان القريبين من تلك المناطق[1].

المحور الثالث: المناطق الصناعية في الجزائر

يعتبر التصنيع أحد الجوانب الأساسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى مراحل متقدمة، إذ لا يمكن تصور تحقيق تنمية اقتصادية دون تطوير القطاع الصناعي، أي أن عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية متلازمتين، وبهذا فإن الصناعة تلعب دورا حيويا في دفع وتطوير الاقتصاد الوطني.

1. خصائص القطاع الصناعي بالجزائر

منذ السنوات الأولى لاستقلالها أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة، حيث كان الإنتاج موجه حصريا للسوق الداخلية بهدف تحرير الاقتصاد الوطني، ويعود اختيار الجزائر لهذه الاستراتيجية إلى عوامل ثلاث : الأول سياسي، وهو مخالفة النهج الاستعماري نهج التطور الرأسمالي الذي لم تر الجزائر في إطاره إلا الاستعباد والإذلال؛

الثاني توفر المقومات الطبيعية لإقامة مثل هذه المشاريع وخصوصا النفط والغاز الطبيعي؛

الثالث انعدام الإطارات المؤهلة التي تحتاجها الصناعة، وبالتالي تم التعويض عن ذلك بالاعتماد على صناعات كثيفة راس المال[2].

كانت هذه منطلقات استراتيجية الصناعات المصنعة التي تبنتها الجزائر قبل الثمانينات، إلا أنها لم تتماش والواقع الجزائري مما جعله عرضة للانتقادات، وذلك لان التكنولوجيا المستخدمة لم يتم التحكم فيها مرحليا كما كان متوقعا، والتكامل القطاعي لم يتحقق، بالعكس ظل استيراد المعدات الصناعية مستمرا مما زاد من الارتباط بالخارج أكثر، أي أن التبادل القطاعي ظل محدودا رغم مرور فترة طويلة عن تطبيق هذه الاستراتيجية، كما أن الصناعة الجزائرية لم ترق يوما إلى درجة التصدير، المبني على أسس اقتصادية بحتة بعيدة عن السياسة.

إن إتباع الجزائر لهذا النموذج للتصنيع مكنها بناء عدة مصانع كبيرة، يمكن أن تكون منطلقا لبناء اقتصاد قوي لو أنها استغلت استغلالا امثلا، واعتمدت على المردود الاقتصادي عوض المردود الاجتماعي، كما أن مثل هذه الصناعات مكنت الجزائر من التحضر المادي دون تغيير العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة، حتى لا نحكم على المرحلة كانت كلها سلبيات، إلا أن الواقع

---

[1]: أوسرير منور، **دراسة نظرية عن المناطق الصناعية الحرة مشروع منطقة بلارة**، مجلة الباحث ، العدد 2 ، 2003 ، ص45 .
[2]: زوزي محمد، **استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة ورقلة، 2010، ص 171.

كشف عن اقتصاد هش خاضع للهزات، لارتباطه تمويلا بمصدر هو الآخر عرضة لعدم الاستقرار وهو البترول.

هذا ما وضع المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تتهيأ لها، لكن بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بداية من عقد التسعينات وضع إطار قانوني جديد أفسح المجال للقطاع الخاص للمشاركة بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن استخلاص أهم مميزات الصناعية الجزائرية في ما يلي[1]:

- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال؛

- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق؛

- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛

- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات؛

- ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.

ولعل أهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.

وقد حقق قطاع الصناعة معدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة كما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم (1) تطور معدل نمو قطاع الصناعة خلال الفترة 2001-2009

السنوات/معدل النمو	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعة	13,2	-1,3	19,7	3,1	1,9	4,9	5,0	-5,3	9,3
المحروقات	-1,6	3,7	8,8	3,3	5,8	-2,5	-0,9	2,3	6,0
الصناعة	2,0	2,9	1,5	2,6	2,5	2,8	0,8	4,3	5,3
الأشغال العمومية والبناء	2,8	8,2	5,5	8,0	7,1	11,6	9,8	9,2	11,1
الخدمات	6,0	5,3	4,2	7,7	6,0	6,5	6,8	7,8	6,8

المصدر: تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، ص 171 .Banque d'Alérie, rapport 2010

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب القيمة المضافة لقطاع الصناعة حيث بقيت حدودها محصورة ضمن المجال 0,8% و2,9% على مدى الفترة 2000-2007 وذلك على الرغم من اتخاذ الجزائر سياسة اتفاقية توسعية من خلال اطلاق برامج الاستثمارات العمومية 2000-2014 والتي خصصت من خلالها أغلفة هامة لدعم مساعي تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع

[1]: قوريش نصيرة، **أبعاد الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 05، 2008، ص 93.

المحروقات ورفع تنافسيته، ويفسر تراجع القيمة المضافة لقطاع الصناعة على مستوى الاقتصاد الجزائري إلى جملة من الأسباب من بينها ثقل نتائج برنامج التعديل الهيكلي، عمليات الخوصصة ...، مما تسبب في تراجع أداء القطاع العام في ظل سيادة قطاع خاص محلي غير مؤهل ومناخ أعمال غير ملائم لجذب رأس المال الدولي الخاص.

أما من حيث نوعية الصناعات فعكس ما كانت عليه الصناعات سابقا وخاصة في بداية السبعينيات والمتميزة بالصناعات التصنيعية، تتميز الصناعة الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الفلاحية والغذائية وصناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والإلكترونية.

ويمكن تلخيص مؤشرات أداء القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم () مؤشرات أداء القطاع الصناعي للجزائر، تونس والمرب خلال سنتي 2000 و2005

	القيمة المضافة للصناعة التحويلية لكل فرد (دولار)*		الصادرات للصناعة التحويلية لكل فرد (دولار)*		مساهمة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة للناتج المحلي الداخلي الخام (%)		مساهمة الصادرات للصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات (%)	
	2000	**2005**	**2000**	**2005**	**2000**	**2005**	**2000**	**2005**
الجزائر	127,7	132,5	196	239	7,0	6,3	27,1	17,1
المغرب	201,2	219,0	198	294	17,6	16,9	76,0	79,1
تونس	372,8	414,7	522	889	18,2	17,2	85,4	85

* بالأسعار الثابتة لسنة 2000

المصدر: يوسف بركان، براجي صباح، العناقيد الصناعية بديلة للانتقال نحو حقبة اقتصادية مستدامة وذات قدرة تنافسية، ملتقى وطني حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها – محليا ودوليا ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، ص14.

يتضح من خلال الجول أنه على الرغم من التحسن الخجول لأداء قطاع الصناعة في الجزائر وتحديدا الصناعة التحويلية في سنة 2005 مقارنة بسنة 2000، إلا أن هذا القطاع يتسم بتراجع أدائه مقارنة ببعض اقتصاديات شمال افريقيا مثل تونس والمغرب؛ وفي سياق تنافسية الدول والعوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية المستدامة يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية العالمي ويشير هذا التقرير إلى تراجع الجزائر من المرتبة 83 من أصل 133 دولة إلى المرتبة 86 من أصل 139 دولة، وهو ما يدل عن قوة الارتباط بين الوضعية الهشة لهيكل الصادرات فيما يتعلق بالصادرات التحويلية ذات التكنولوجيا المتقدمة وتراجع تنافسية الاقتصاد الجزائري.

والمؤسسات الصناعية تتمركز على السواحل الجزائرية، حيث تنشط حوالي 786 وحدة صناعية، 21 منطقة نشاط، 13 منطقة صناعية، 14 محجرة رملية، 27 محجرة و 91 صناعة خطرة[1].

[1] : le rapport de la seconde communication national de l'Algérie sur les changements climatiques a la CNUCC, Alger 2010, p:63.

2. أهم المناطق الصناعية في الجزائر

في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية أدرار وواد سلي بالشلف، وعين مليلة بأم البواقي وأريس وجرمة بباتنة، وأقبو ببجاية وسيدي خالد بالبويرة، وواد السمارة الحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية بسطيف، ببرج بوعريريج ...الخ، وقد تم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/3[1].

ويعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005، وخصصت الدولة له غلافا ماليا قدر بـ 7.2مليار دج للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

وتتراوح مساحة المناطق الصناعية ما بين 100 و 250 هكتار للواحدة وتشهد معظم هذه المناطق وضعية مزرية بسبب:

- عدم توفر المناطق الصناعية على المنشآت القاعدية الضرورية للاستثمار كالكهرباء، والغاز والماء، والطرق والهاتف حيث أن الكثير من المستثمرين يغيرون أو ينفرون من الاستثمار بها بمجرد زيارتها؛

- وجود فراغ قانوني لتسيير المناطق الصناعية لكون المرسوم رقم 55/84 المؤرخ في 03مارس 1984 لم يعد يتلاءم والظروف الاقتصادية الجديدة كما أن المؤسسات المكلفة بتسيير هذه المناطق ليس لها قانون أساسي زيادة على معاناتها من عجز مالي مزمن لتخلي السلطة عن تقديم الدعم المالي لها أو تخصيص مبالغ لترميم المناطق الصناعية؛

- عدم امتلاك المناطق الصناعية لسندات ملكية وحسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي فانه مع نهاية 1999 كانت توجد على مستوى المناطق الصناعية 4079 قطعة والى غاية منتصف 2002 شمل التطهير القانوني للأوعية العقارية 1716 قطعة فقط.

كما يوجد أيضا 449 منطقة نشاط تمتد على مساحة قدرها 7881 هكتار تقريبا، تم إنشاء معظمها بقرار محلي (الولاية أو البلدية) دون تزويدها بجهاز تسيير وتبقى نسبة كبيرة من المتعاملين المتواجدين في هذه المناطق لا يمتلكون سندات ملكية، كما تعاني هذه المناطق من ضعف التهيئة.

وبالنظر إلى التدهور الكبير للمناطق الصناعية و مناطق النشاط من حيث التهيئة واختلالات التوازن في التسيير قامت السلطات في 22افريل 1998 تعليق إنشاء مناطق صناعية جديدة إلى حين تسوية المناطق الموجودة كما قامت بدراسة ملف حول برنامج إعادة الاعتبار للمناطق الصناعية ومناطق النشاط وتوصلت إلى ما يلي:

---

[1]: مخلوف بوجردة، **العقار الصناعي**، دار هومة،ط2، الجزائر، 2006، ص ص 12، 18.

- تكييف الإطار القانوني، خاصة في ميدان تسيير المناطق ويخص التعديل المقترح أساسا إشراك المستعملين بصفة مباشرة في التسيير؛

-إنشاء برامج إصلاح المناطق الصناعية وتطويرها وفي هذا الصدد تم تخصيص غلاف مالي قيمته 250 مليون دينار من اجل إصلاح 7 مناطق صناعية، وغلاف مالي آخر قيمته 400 مليون دينار لإصلاح 12 منطقة صناعية[1].

3. إدارة المناطق الصناعية

يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا[2]:

أ. تهيئة المنطقة الصناعية: تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي:

- هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/9، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة؛
- مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة؛
- عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدأين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

ب. **تسيير المنطقة الصناعية:** حسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كيفيات محددة بالمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

- المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U
- مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I.

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية

[1]: منتدى التمويل الاسلامي: http://islamfin.go-forum.net/t1834-topic
[2]: مخلوف بوجردة، مرجع سابق، ص ص 18،19.

ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيأة بأعمال التجزئة للعقارات والتهييئات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط المنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالاتفاقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرفقة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية.

4. مساهمة المناطق الصناعية في استحداث مناصب شغل وإحياء المشاريع الاستثمارية

أطلقت الحكومة مشروعا جديدا لتأهيل جميع المناطق الصناعية وطنيا، موازاة مع اتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية الرامية لتفعيل مشروع إنجاز 42 منطقة صناعية جديدة عبر 34 ولاية، وذلك في خطوة لضمان إعادة انتشار المشاريع الاستثمارية وضمان نجاعتها بما يمكنها لأن تكون بدائل جديدة لاستحداث مناصب شغل بالولايات خاصة المناطق المعزولة.

ومشروع إنشاء 42 منطقة صناعية أوكل الى الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقارى بالشراكة مع مصالح وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، هذا التعاون الذي فرض الاحتكام الى خطة خاصة للتحكم في الأوعية العقارية أفضى في الأخير الى إعداد 42 محضرا لاختيار الاراضي واستكمال 42 مخططا لمسح الاراضي، وذلك في أعقاب توقيع وزير الصناعة لقرارات تنص على انشاء تلك المناطق الصناعية وتكوين اللجان الولائية المعنية بدراسة الملفات المتعلقة بتحويل الأراضي الفلاحية.

والمناطق الصناعية الـ42 المقرر إنهاؤها في أفاق 2014 سيتم تهيئتها بناء على خصوصيات الولايات التي ستحتضنها وبمقترحات الولاة ومراعاة المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية 2030، إذ يرتقب أن تضم ولايتا البليدة وبجاية مناطق صناعية متخصصة للصناعات الغذائية، وولاية سيدي بلعباس ستحتضن منطقة صناعية بمساحة 63 هكتارا لإقامة الصناعات الإلكترونية، و قسنطينة ينظر إليها على أنها ملائمة بالصناعات الميكانيكية، كما لا يستبعد المشروع أن تجمع منطقة صناعية واحدة نشاطات صناعية مختلفة، على اعتبار أن نظام نجاعة تسيير تلك المناطق التي تراعي حجم الطلب القادم من المتعاملين الاقتصاديين، فالمنطقة الصناعية المنتظرة بولاية سطيف، مساحتها ستتجاوز 700 هكتار، يخصص 60 بالمئة منها للصناعات الإلكترونية.

وقد خصصت له الحكومة غلافا ماليا مقداره 8800 مليار سنتيم، وألزم بخصوصه وزير الداخلية والجماعات المحلية، الولاة بموافاته بتقارير دورية عن سيره وعن عمليات التنازل بالامتياز للأراضي التي تعطي الحق للدولة في استرجاع العقار في حال عدم احترام خصوصية الطابع موضوع المشروع المتفق عليه[1].

وبحسب تقارير رسمية، فإن قرار توسع الحظيرة الوطنية للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات، جاء بناء على خيار الحكومة بإحياء القاعدة الصناعية والعمل على الاستثمار في المجال الصناعي موازاة مع الاستثمار في القطاع الفلاحي لمواجهة مرحلة ما بعد البترول، هذا

[1] :http://www.echoroukonline.com/ara/?news=159463

الخيار الذي جعل الحكومة تقف عند حقيقة مفادها أن المناطق الصناعية ومناطق النشاط الموجودة لا تستجيب للكم المهم من المشاريع التي أطلقت ومن بين المشاريع التي تمت دراستها من قبل لجان المساعدة على تحديد وترقية الاستثمارات وضبط العقار خلال السداسي الأول من السنة الجارية قدرت بـ112 مليار دينار ومن المنتظر أن تستحدث 50.000 منصب عمل.

وحسب آخر حصيلة قدمتها مديرة الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بخصوص عدد طلبات العقار الصناعي التي تمت دراستها خلال السداسي الأول، فقد قدرت بـ 4.176 ملف على مستوى 43 ولاية، وذلك خلال 64 دورة نظمتها اللجان. وحسب معطيات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، فإن 44 بالمائة من الاستثمارات الصناعية تتمركز في ولايات شمال البلاد والهضاب العليا، في حين 7 بالمائة منها فقط تتمركز في ولايات الجنوب.

موازاة مع دراسة الاكتتابات المتعلقة بمناقصة دراسة أشغال التهيئة، سيشرع قريبا في الدراسات الخاصة بعشرة مواقع صناعية أخرى. ويتعلق الأمر بالحظائر الصناعية لولايات المسيلة وسيدي بلعباس وجيجل وأدرار وبشار وبسكرة وسطيف وسعيدة والنعامة والتي من المنتظر أن تتربع على مساحة 2 .526 هكتار، أما مجموع المناطق الصناعية المتبقية فسيتم إطلاقها تدريجيا حسب عامل توفر الأوعية العقارية، وفي خطوة موازية لإنجاح البرنامج الوطني للمناطق الصناعية الجديدة التي يرجى منها فك عزلة العديد من المناطق جار التحضير لمخطط جديد لإنشاء مناطق صناعية عبر كامل ولايات الوطن، كخطوة تكميلية للحظائر الصناعية الـ42 المقررة، هذه الحظائر تؤكد وزارة الصناعة، أن الجزائر لم تنجز مثل هذه الفضاءات الاقتصادية من 40 سنة[1].

وأكدت مديرة الوكالة أن نجاح هذا البرنامج الجديد مرهون «بمشاركة فعالة للسلطات المحلية» التي سيكون لها الدور الرئيسي في تهيئة هذه الفضاءات الموجه للاستثمار من خلال توفير جميع العوامل المساعدة لتحقيق ذلك على غرار مختلف الشبكات (الطرقات والكهرباء والغاز والماء والتطهير) إلى جانب توفير موارد بشرية مؤهلة لتسيير هذه المناطق، كما أشارت أن تطوير الاستثمار بكل منطقة «مرتبط أساسا بتوفر الاتصال» من خلال تركيز السلطات المحلية من بلديات وإدارات عمومية على الترويج للإمكانيات والخصائص المتاحة بكل ولاية، ودعت في هذا الصدد إلى «توفير بنك معطيات» خاص بتوجيه المستثمرين يتضمن المعلومات الضرورية حول الطبيعة الاقتصادية بكل منطقة من الوطن على غرار الإنتاج الفلاحي وتربية المواشي والبنية التحتية المتوفرة ووسائل النقل.

أن إنشاء مناطق صناعية جديدة «سترافقه تسهيلات وتحفيزات وضعتها الدولة في متناول المستثمرين» ومنها الامتيازات الجبائية وتحفيز في الحصول على العقار الصناعي من خلال بيع المتر المربع بالدينار الرمزي فضلا عن إجراءات إدارية مخففة كتقليص الوثائق المطلوبة في استحداث استثمار صناعي معين[2].

---

[1]: قرار يقضي بتعميم المناطق الصناعية على كامل التراب الوطني، 50ألف منصب عمل جديد عبر 9 ولايات، http://www.echoroukonline.com/ara/articles/176146.html

[2]: الحكومة تحضر لإعادة تأهيل المناطق الصناعية القديمة ستوجه لترقية وتطوير الاستثمار الوطني، 19 - 10 – 2012، http://www.djazairess.com/alahrar/106071

خاتمة

إن نجاح استراتيجية المناطق الصناعية كونها خريطة لطريق النمو الاقتصادي وأداة فاعلة في تغيير حجم الاقتصاد وأهميته وفعاليته، وتلك المناطق باعتبارها كوسيلة للنمو الاقتصادي فأن بناءها وضمان نجاح آليتها يستوجب وجود عوامل كفيلة للنجاح، من أبرزها الميزة التنافسية الاستراتيجية الاقتصادية التي ينبغي أن تقوم تلك المناطق عليها، فالميزة التنافسية قد تكون موارد بشرية، مواد خام، موقعا متميزًا أو تقنية أو خلاف ذلك من مقومات الأعمال التي تسهم في إنجاحه.

والقطاع الصناعي في الجزائر من حيث نوعية الصناعات فعكس ما كانت عليه سابقا وخاصة في بداية السبعينيات والمتميزة بالصناعات التصنيعية، تتميز الصناعة الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الفلاحية والغذائية وصناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والإلكترونية والتي تعاني معظمها من عدة مشاكل تكمن في عدم قدرتها في حالتها الراهنة مواجهة التحديات الجديدة والمنافسة الأجنبية المحتدمة من جانب الشركات الكبرى ذات القدرات التنظيمية، والتسويقية والمالية العالية، بالإضافة إلى عجزها عن نقل التكنولوجيا المتطورة وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري.

ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصناعة في تفعيل التنمية، وتنشيط سوق العمل فقد حظي باهتمام كبير من خلال جملة من التدابير والسياسات الرامية إلى إنعاشه وتطويره باستمرار، وفي هذا الصدد فقد أقيمت العديد من المناطق الصناعية عبر التراب الوطني من أجل الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها من خلال تشجيع الاستثمار وتنمية المشاريع خاصة الصغيرة مما يخلق فرص عمل جديدة سواء محليا أو اقليميا، لذا على الهيئات المعنية اتخاذ تدابير وإجراءات من شأنها أن تأخذ صفة الخطوات الاستراتيجية نحو الاهتمام بالقطاع الصناعي من أجل التنويع لهيكلها الاقتصادي ودعم تنافسيته من خلال خلق مناخ تنافسي بين مختلف المؤسسات الاقتصادية الوطنية ضمن القطاع العام والخاص بما يستوعب المخاطر المطروحة للانفتاح على السوق العالمية من خلال مؤسسات فتية، ومحاولة خلق مناطق صناعية والاعتماد على المزايا التنافسية بالانتقال نحو الانتاج الصناعي عالي التكنولوجيا كبوابه تقودها نحو رفع قدرتها التنافسية وتنويع في الصادرات كخطوة لدحر صفة لعنة التبعية للقطاع الاستخراجي عن الاقتصاد الجزائري وتطوير قطاع الصناعة التحويلية والدخول ضمن سلسلة القيمة العالمية، نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات وموارد وموقع استراتيجي.

قائمة المراجع

1. مخلوف بوجردة، **العقار الصناعي**، دار هومة،ط2، الجزائر، 2006.
2. هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ط1.
3. فليب جيجو وآخرون، **الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية**، برنامج سيم وإدارة التنمية الدولية البريطانية،2005 .
4. صندوقه سميرة ، **متطلبات الإبداع التكنولوجي في ظل الديناميكية**، الملتقى الدولي الرابع، المملكة العربية السعودية، 2000.
5. يوسف الساعد، الساعد، **دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين،2004 .
6. مقداد محمد، القدرة محمد، **الاستثمار في المدن الصناعية الفلسطينية : معوقاته وطموحاته**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17 ، العدد 2 ، الجامعة الإسلامية ، فلسطين ، 2009 .
7. البظ وائل، **محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح ، فلسطين، 2004 .
8. أوسرير منور، **دراسة نظرية عن المناطق الصناعية الحرة مشروع منطقة بلارة**، مجلة الباحث ، العدد 2 ، 2003.
9. زوزي محمد، **استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة ورقلة، 2010.
10. قوريش نصيرة، **أبعاد الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 05، 2008.
11. J.R.Bale, **Toward a definition of Industries in India – Policies program and progress**, u.k , 1989.
12. le rapport de la seconde communication national de l'Algérie sur les changements climatiques a la CNUCC, Alger 2010.
13. الصوص سمير، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، 2010، http://www.alzoa.com
14. منتدى التمويل الاسلامي: http://islamfin.go-forum.net/t1834-topic
15. قرار يقضي بتعميم المناطق الصناعية على كامل التراب الوطني، 50ألف منصب عمل جديد عبر 9 ولايات، http://www.echoroukonline.com/ara/articles/176146.html
16. الحكومة تحضر لإعادة تأهيل المناطق الصناعية القديمة ستوجه لترقية وتطوير الاستثمار الوطني، 19 - 10 – 2012، http://www.djazairess.com/alahrar/106071
17. إبراهيم المراكشي، **اختيار مواقع المناطق الصناعية: مثال موقع المنطقة الصناعية" المغوغة "بطنجة ... الآثار والمشاكل والحلول**، أطلع عليه بتاريخ12/01 2012 ، www.moroccokhabar.com
18. http://thanwya-online.com/vb/threads/95668-%D8
19. http://www.echoroukonline.com/ara/?news=159463